تطوير السياسة القانونية وإحكام الدورة المستندية للشركة

بمجرد توقيع عقد التعاون مع مكتب الدكتور مصطفى الروبي – محامون ومستشارون قانونيون، يتم على الفور تشكيل فريق قانوني متخصص لتولي مهمة التدقيق القانوني الشامل لأعمال شركتكم أو مؤسستكم، وفق خطوات منهجية تضمن أعلى درجات الاحتراف والامتثال القانوني.

خطة العمل القانونية بعد التعاقد:

1. صياغة السياسات القانونية الداخلية للشركة
إعداد سياسات قانونية عصرية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للشركة ومعايير الامتثال التنظيمي.
2. مراجعة المركز القانوني للنزاعات الحالية
تحليل شامل لكافة النزاعات القضائية والتعاقدية القائمة، وتقييم مواقف الشركة في كل منها بدقة.
3. إعداد خطة قانونية للتعامل مع النزاعات المستقبلية
وضع سيناريوهات قانونية متوقعة لمواجهة أي نزاع محتمل، وتجهيز حلول استباقية فعالة.
4. صياغة ومراجعة العقود المحلية والدولية
مراجعة دقيقة لجميع العقود التجارية لضمان سلامتها القانونية، وحماية مصالح الشركة، سواء كانت محلية أو عبر الحدود.
5. إنشاء دورة مستندية قانونية متكاملة تشمل:
    - عقود العمل واللوائح الداخلية للموظفين
    - ملفات التأمينات الاجتماعية والاشتراكات التأمينية
    - المستندات الإدارية اليومية مثل:
        - أوامر التوريد
        - إيصالات الاستلام والسداد
        - إقرارات استلام البضائع
        - إدارة العهد والمخازن والمستلزمات

لماذا تحتاج شركتك إلى مراجعة قانونية دورية؟

- تجنب المخاطر القانونية المفاجئة
- الحفاظ على سلامة العقود والمستندات
- رفع كفاءة الأداء الإداري والتنظيمي
- الامتثال الدقيق للقوانين المصرية والدولية ذات الصلة